فهرس محتويات المجلّد الثاني

المقام الثالث: جملة من أحكام المرجّحات الخارجيّة ٥

انقسامها بلحاظ الاعتبار في نفسها وبلوغها مرتبة الحجة: ٥

القسم الأوّل: المرجّحات الخارجيّة المعتبرة في نفسها ٥

القسم الثاني: المرجّحات الخارجيّة غير المعتبرة في نفسها ٦

الكلام في القسم الأوّل، وفيه ثلاثة مقاصد ٦

المقصد الأوّل: في أنّ الكتاب معاضد أو مرجع أو مرجّح ٧

أقسام ظاهر الكتاب بلحاظ الخبر المخالف له ٧

القسم الأوّل: لو كانا من سنخ واحد وتباينا كلّيّاً في المضمون ٨

أقسام التباين الكلّيّ في المقام ٨

الأوّل: أنْ يكون الكتاب والخبر ظاهرين ٨

الثاني أنْ يكون الكتاب والخبر نصيّن ٨

القسم الثاني: لو كانا مختلفين سنخيّاً، وهما قسمان: ٩

الأوّل: لو كان الخبر نصّاً والكتاب ظاهراً ٩

إشكال انتفاء مرجعيّة الكتاب في الترجيح لجواز تخصيصه بخبر الواحد ١٠

جواب الإشكال ١٠

هل يجري التخيير في المقام؟ ١١

رأي المصنّف في جريان التخيير في المقام ١٢

الثاني: لو كان الكتاب والخبر الموافق نصّاً والمخالف ظاهراً ١٣

إذا تعارض خبران أحدهما موافق للكتاب والآخر مخالف للعامّة أيّهما مقدّم؟ ١٤
في المسألة تفصيل ١٥
المقصد الثاني: بيان حكم المقرّر للأصل والناقل عنه عند التعارض مع التكافؤ ١٨
الأقوال في تقديم الناقل أو المقرّر ٢٠
حجّة القول الأوّل ٢٢
حجّة القول الثاني ٢٣
حجّة القول الثالث ٢٤
حجّة القول الرابع والخامس ٢٤
التحقيق في المقام ٢٥
تقديم ما يوافق الأصل ٢٥
الأصل مرجح إن أفاد الظنّ ٢٦
الجواب عن الإشكال: أوّلاً: الجواب النقضيّ ٢٧
ثانياً: الجواب الحليّ ٢٧
مناقشة المصنّف لأدلّة القائلين بتقديم الناقل على المقرّر ٢٨
أوّلاً: مناقشة استدلالهم على كون تقويمه يقتضي تقليل النسخ ٢٨
إشكال: إنّ تقديم المقرّر يلزم نسخين ٢٩
جواب الإشكال ٢٩
ضرورة تقديم المقرّر على مبنى أنّ الأصل حجّة لإفادته الظنّ ٣٠
تساقط المتعارضين على فرض أنّ حجّيّته تعبديّة ٣١
وجه تساقط المتعارضين وصيرورة الأصل مرجعاً في المقام ٣٢
إشكال: إن التساقط يلزم منه المخالفة الإجماليّة ٣٢

جواب الإشكال ٣٢
إشكال: إن ما دلّ على التخيير معارض بما دلّ على الأصول الثلاث ٣٣
جواب الإشكال ٣٣
الأخبار الدالّة على حاكميّة التخيير على الأصل ٣٣
الأوّل: خبر الاحتجاج ٣٣
الثاني صحيح عليّ ابن مهزيار ٣٤
الإيراد الأوّل ٣٥
جواب الإيراد الأوّل ٣٥
الإيراد الثاني ٣٧
جواب الإيراد الثاني ٣٧
مناقشة المصنّف لأدلّة القائلين بتقديم المقرّر على الناقل ٣٨
اشتراطه عدم الظنّ المخالف للأصل في حجّيّته ٤١
اقتضاء القول بأنّ حجيّة الأصل تعبديّة مرجعيّته لا مرجحيته ٤٣
العلم بوجود شيء سابقاً لا يقتضي الظنّ ببقائه ٤٥
تعارض الخبرين المتكافئين المختلفين في الإباحة والحظر ٤٩
الفرق بين تقديم الحظر على الإباحة وتقديم المقرّر على الناقل ٥١
حجّة القول بتقديم الحاظر ٥٢
١ - ما دلّ على ترك الفعل المريب ٥٢
٢ - ما دلّ على تغليب الحرام ٥٢
٣- انتفاء الضرر عند تغليب الفعل المحظور ٥٣
الإشكال على الأدلّة الثلاثة ٥٤

القول بالتوقف في حال تعارض ما دلّ على الاباحة مع ما دلّ على الحظر ٥٤
الاستدلال بما دلّ على حرمة الأَمة على الشريكين في تقدّم ما دلّ على الحظر ٥٥
المقصد الثالث: في قاعدة أنّ دفع المفسدة أولى من جلب المنفعة ٥٧
أدلّة القاعدة ٥٧
الدليل الأوّل ٥٧
الدليل الثاني ٥٨
مناقشة أدلّة القاعدة ٥٨
أوّلاً: ما يرد على الدليل الأوّل ٥٨
ثانياً: ما يرد على الدليل الثاني ٥٩
هل ترد أخبار التخيير على هذه القاعدة ٥٩
رأي المصنّف ٦١
إطلاق أخبار التخيير وارد على هذه القاعدة ٦٣
بناءً على التخيير هل هو ابتدائيٌ أو استمراريّ؟ ٦٥
الكلام في دوران الأمر بين الوجوب والإباحة كالكلام فيما نحن فيه ٦٧
المرجحات الخارجيّة التي لم تعتبر في نفسها وفيه موارد: ٦٩
المورد الأوّل: في أنّ هذا القسم مرجّح أو مرجع؟ ٦٩
دلالة الأخبار على أنّ هذا القسم مرجّح ٧٠
إشكال عدم تحقّق الإجماع على وجوب الترجيح بهذا القسم ٧٠
جواب الإشكال ٧٢
إشكال أنّ إفادة الشهرة الظنّ فلا وجه للتوقّف أو الأصل ٧٣
جواب الإشكال: عدم اعتبار الشهرة ولا الظن الحاصل منها ٧٤

إشكال: دلت الأخبار على اعتبار الشهرة في مقام الترجيح ٧٤
جواب الإشكال ٧٤
الشهرة وأمثالها مرجّحة أم لا؟ ٧٥
دفع ما يتوهّم أن الحاصل من الشهرة الفتوائيّة من الظنون الخاصة ٧٧
منشأ التوهم وفيه وجوه: ٧٧
١ – الوجه الأوّل ٧٧
٢ – الوجه الثاني ٧٨
٣– الوجه الثالث ٨٠
المورد الثاني: تعارض المرجّح المضمونيّ مع مثله ٨١
الإنصاف أنّ المرجّح المضمونيّ لا يتعارض مع مثله ٨٢
المورد الثالث: تعارض المرجّحات الخارجيّة مع المرجّحات الثلاثة الداخلية وفيه صور: ..٨٢
١ – تعارض المرجح المضمونيّ مع الدلالة.....٨٢
٢ – تعارض المرجح المضمونيّ مع الصدور او جهة الصدور ٨٥
مختار المصنّف في تعارض المرجح المضمونيّ مع الصدور وجهة الصدور ٨٦
إشكال تعارض القول بتقديم الترجيح المضمونيّ مع مختار المصنّف في الترجيح الدلالتيّ ..٨٩
جواب الإشكال ٩٠
تقدّم الصدور وجهة الصدور على المضمونيّ بناءً على القول بالعلاقة الطولية بين المرجّحات المضمونيّة والداخليّة ٩٠
تقدّم المرجّح المضمونيّ على الصدور وجهة الصدور إذا كانت الجهة ظنّاً شخصيّاً ٩١
معنى الأقوائيّة في كلام الأصوليّين في باب التعارض ٩١
إشكال: كون الظنّ الشخصـيّ حاصل من الصدور وجهته ٩٢

جواب الإشكال ٩٢
تنبيه: في إمكان الترجيح في المورد الذي لا يمكن القول بالتخيير فيه ٩٤
الجمع على ثلاثة أقسام ٩٤
الفرق بين المتباينين والعموم من وجه في حال التعادل بين الدليلين في المقام ٩٧
هل يمكن الترجيح في مورد الاجتماع في العموم والخصوص من وجه في المقام ٩٧
التفصيل في المسألة ٩٨
المراد من موافقة الأصل ومخالفته في باب تعارض الأحوال ٩٩
دوران الأمر بين الطرح والتخيير في حال التباين ٩٩
مثالٌ لتعارض الخبرين اللّذين بينهما عموم من وجه ١٠٢
الترجيح بالمرجّحات مطلقاً في العموم من وجه مشكل ١٠٧
التحقيق التفصيل في العموم من وجه ١٠٨
١ - بيان ذلك بالنسبة إلى المرجّحات الداخليّة ١٠٨
٢ - بيان ذلك بالنسبة إلى المرجّحات الخارجيّة المضمونيّة ١٠٩
الثمرة الفقهيّة من بحث هذه المسألة ١١١
حاصل الكلام في مفهوم ومصداق كلّ منّهما ١١٢
١ - المرجّح السنديّ ١١٢
مثال: تعارض الروايات في مسألة وطء الدّبر ١١٣
٢ - مفهوم المرجّح المضمونيّ ومصداقه ١٢٥
٣- مفهوم المرجّح الدلالتيّ ومصداقه موردان: ١٢٥
أ- المورد الأوّل النص والظاهر ١٢٦
مثال المورد الأوّل ١٢٦

المورد الثاني: الظاهر والأظهر ١٢٨
ظاهر كلام الشيخ في إمكان التعارض بين النصّ والظاهر وأشباههما ١٢٨
موارد مناقضة لظاهر كلامه السابق ١٣٢
أمثلة تعارض الظاهر والأظهر ١٣٥
حكم الخبرين المتكافئين المتعارضين على نحو النفي والإثبات ١٣٧
المقام الرابع: في التعارض بين أكثر من دليلين ١٤٥
صور التعارض بين أكثر من دليلين ١٤٥
مدار التعارض في هذهِ المسألة وفيه مقامات: ١٤٧
المقام الأوّل: فيما إذا تعارض أحد الأدلّة الثلاثة للآخرين وكان من قبيل العامّ والخاصّ ١٤٧
دفع توهّم أنّ النسبة بين آية النبأ والأدلّة الناهية عن الظنّ هي العموم والخصوص من وجه . ١٥٠
عدم مراعاة الترتيب إذا عارض العامّ خاصّين غير متّصلين ١٥١
هل يقدّم المخصّص اللبّيّ على غيره؟ ١٥٢
مغالطتان: ١٥٨
الأولى ١٥٨
جوابها ١٥٨
الثانية ١٥٩
جوابها ١٥٩
إذا كان أحد المخصّصين متّصلاً دون الآخر ١٦٥
مثال تعارض نصوص ضمان العارية ١٦٦
وجوه الجمع بين النصوص المتعارضة في العارية ١٧٠
الأوّل: ما ذهب إليه فخر المحقّقين ١٧٠

الثاني: ما ذهب إليه المحقّق السبزواريّ ١٧٣
الثالث: ما ذهب إليه المشهور ١٧٥
المختار هو ما ذهب إليه فخر المحقّقين ١٧٧
ملخّص الكلام ١٧٩
صورٌ أخرى في حكم تقابل العام والخاص ١٨٠
المقام الثاني: فيما إذا كانت النسبة بين المتعارضات مختلفة وفيه أقسام: ١٨٢
القسم الأوّل: الدليل الثالث خاصّ ونصّ بالنسبة إلى الأوّل ١٨٢
توجيه انقلاب النسبة من العموم من وجه إلى المطلقة ١٨٣
القسم الثاني: الدليل الثالث متباين بالنسبة للأوّل العام ١٨٥
القسم الثالث: الدليل الثالث معارض لهما على نحو العموم من وجه ١٨٥
القسم الرابع: الدليل الثالث معارض لأحدهما على نحو العموم من وجه دون الآخر ... ١٨٦
المقام الثالث: في بيان ما لو ورد دليلان متعارضان على نحو التباين وفيه اقسام ١٨٧
القسم الأوّل: كون الثالث معارضاً لهما على نحو التباين ١٨٧
القسم الثاني كون الثالث معارضاً لهما على نحو العموم من وجه ١٨٧
القسم الثالث: كون الثالث معارضاً لأحدهما خاصة على نحو العموم من وجه ١٨٨
القسم الرابع: كون الثالث معارضاً لهما بالعموم والخصوص ١٨٨
القسم الخامس: كون الثالث معارضاً لأحدهما بالعموم والخصوص ١٨٩
تقديم الترجيح السنديّ على التعارض الدلاليّ بين النصّ والظاهر ١٩٠
التعارض بين الظاهر والأظهر ١٩٠
موارد قاعدة أقرب المجازات ١٩١
ما يؤيد وقوع التعارض بين الظاهر والأظهر ١٩٢

النسبة بين التعارض الدلاليّ والتعارض الأحوالي ١٩٢
المقام الخامس: في تعارض الأحوال ١٩٥
صور التعارض الأحواليّ ١٩٥
حكم صور تعارض الأحوال وفيه موارد ١٩٦
المورد الأوّل: دوران الأمر بين الاشتراك والنقل ١٩٦
إشكال: إنكار النقل من قبل أكثر المحقّقين بخلاف الاشتراك ١٩٨
جواب الإشكال ١٩٨
إشكال: النقل يلزمه نسخ الوضع الأوّل ١٩٩
جواب الإشكال ١٩٩
إشكال فرض النقل مع عدم القرينة يؤدّي إلى الوهم بخلاف الاشتراك ١٩٩
جواب الإشكال ٢٠٠
إشكال المفاسد اللازمة في الاشتراك لازمة في النقل ٢٠٠
جواب الإشكال ٢٠٠
حجّة القائلين بأولويّة الاشتراك ٢٠٠
الرد على احتجاجهم ٢٠١
المورد الثاني: تعارض التخصيص والنسخ ٢٠١
أدلة تقديم التخصيص على النسخ: ٢٠٢
الدليل الأوّل: التخصيص أقرب من النسخ ٢٠٢
الدليل الثاني: التخيص رفع لغير الثابت والنسخ رفع الثابت ٢٠٤
الدليل الثالث التخصيص جمع بين الأدلّة بخلاف النسخ ترك لأحد المتعارضين ٢٠٥
أدلّة القول بتقديم النسخ على التخصيص ٢٠٩

المورد الثالث: تعارض التخصيص والمجاز ٢١٠
رأي المصنّف: تقديم التخصيص على المجاز ٢١١
أدلّته ٢١٢
تقديم المجاز إذا خرج أكثر الأفراد بالتخصيص ٢١٥
تنبيه دوران الأمر بين التخصيص والتقييد وحمل اللفظ على أبعد المجازات ٢١٥
المورد الرابع: تعارض التخصيص والإضمار ٢١٨
المورد الخامس: تعارض التخصيص والنقل ٢١٩
المورد السادس: تعارض التخصيص والاشتراك ٢٢٠
المورد السابع: تعارض الاشتراك والنسخ ٢٢٣
أدلّة تقديم الاشتراك عن النسخ ٢٢٤
الأوّل: الاشتراك يفيد الإجمال أحياناً والنسخ يفيد الإبطال ٢٢٤
الثاني: إنّ الاشتراك يثبت بخبر الواحد بخلاف النسخ ٢٢٤
رأي المصنّف تقديم النسخ لأصالة عدم تعدد الوضع ٢٢٥
المورد الثامن: تعارض النقل والإضمار ٢٢٦
المورد التاسع: تعارض المجاز والإضمار ٢٢٨
المورد العاشر: تعارض الاشتراك والإضمار ٢٣٠
المورد الحادي عشر: تعارض المجاز والنقل ٢٣٣
المورد الثاني عشر: تعارض المجاز والاشتراك ٢٣٦
مختار المصنّف تقديم المجاز على الاشتراك ٢٣٧
أدلّة القول المختار ٢٣٧
الدليل الأوّل: اصالة عدم الوضع للمعنى المشكوك ٢٣٧

الأصل المزيل مقدّم على الأصل المزال ٢٤١
الدليل الثاني: حصول الفائدة من المجاز دائماً بخلاف المشترك ٢٤٤
ما اعترض به على الدليل الثاني ٢٤٤
الدليل الثالث: على الاشتراك تلزم اللغويّة ٢٤٥
الدليل الرابع: شهرة القول بالمجاز دون الاشتراك ٢٤٦
الدليل الخامس: المجاز أكثر من الاشتراك في اللغة والعرف والشرع ٢٤٧
إشكال: إنّ عمدة الدليل قائم على اساس كلام ابن جنّيّ ٢٤٧
الجواب ٢٤٨
إشكال: إنّ الكلام في المقام يلزم منه التعارض بين الاستقراء الصنفيّ والشخصيّ ٢٤٨
جواب الإشكال ٢٤٩
التحقيق: أنّ المجاز في نفس الأمر أكثر من الاشتراك ٢٤٩
أدلّة قول السيّد ومن تبعه في تقديم الاشتراك على المجاز ٢٥١
الدليل الأوّل: الأصل الحقيقة إلّا إذا قام دليل على المجازيّة ٢٥١
الدليل الثاني: الدلالة الحقيقيّة للفظ المستعمل لا تنتفي بتعدّد المعاني المستعمل فيها ٢٥٢
الدليل الثالث: في الاشتراك فوائد منعدمة في المجاز وفي المجاز مفاسد منعدمة في الاشتراك.. ٢٥٣
فوائد الاشتراك ٢٥٣
مفاسد المجاز ٢٥٤
الدليل الرابع: عدم جريان أصالة الحقيقة عند الشكّ في الوصف ٢٥٥
التنبيه على أمرين ٢٥٦
الأوّل: في تفصيل صاحب النتائج فيما إذا دار الأمر بين الاشتراك اللفظيّ والمجاز ٢٥٦
الثاني: في بيان التناقض الوارد على القوم ودفعه ٢٥٨

المورد الثالث عشر: دوران الأمر بين الحقيقة المرجوحة بقلة الاستعمال والمجاز الراجح بكثرته ... ٢٦٤
الدليل على أنّ المجاز خلاف الأصل وفيه وجوه ٢٦٦
الوجه الأوّل: إنّ اللفظ إذا تجرد عن القرينة حمل على المعنى الحقيقيّ ٢٦٦
الوجه الثاني: لو لم يكن خلاف الأصل لانتفى التفاهم ٢٦٧
الوجه الثالث: الحمل على الحقيقة أقل مؤنة من الحمل على المجازيّة ٢٦٧
معنى المجاز خلاف الأصل ٢٦٧
إذا دار الأمر بين التخصيص والمجاز الراجح ٢٦٨
أُمور في تعارض إمامَي الصلاة: ٢٦٩
الأوّل: تعارض الأفقه الأقرء مع الأورع الأتقى ٢٦٩
الثاني: تعارض الحُرّ العاميّ مع العبد الفقيه ٢٦٩
الثالث: التعارض بين الصلاة أوّل الوقت مع عدم بعض الشروط لعذر مع الصلاة في آخر الوقت من دون عذر ٢٧٠
الرابع: التعارض بين الصلاة فرادى في أوّل الوقت مع الجماعة في آخره ٢٧٠
الخامس: تعارض إسباغ الوضوء وفوات الجماعة ٢٧٠
السادس: تعارض إدراك الصفّ الأوّل مع فوات ركعة مع الصلاة في الصف الأخير من دون فواتها ٢٧٠
السابع: تعارض الخطابات في النكاح ٢٧١
التنبيه على أمرين ٢٧١
الأوّل: انقلاب الحقيقة إلى مجاز أو العكس ٢٧١
الثاني: اجتماع الحقيقة والمجاز في لفظ واحد ٢٧١
المورد الرابع عشر: تعارض التخصيص والتقييد ٢٧٢

فهرس محتويات المجلّد الثاني ٣٩٩

مختار المصنّف ٢٧٥

القول بالتفصيل بين المتصل والمنفصل ٢٧٦

مختار المصنّف ٢٧٧

التنبيه على أمور ٢٧٩

الأمر الأوّل: التقديم المزبور مشروط بعدم مساعدة العرف على خلافه ٢٧٩

الأمر الثاني: المعيار في تعارض كلمات اللغوين تقديم المثبت على النافي ٢٧٩

هل توجد علاقة بين المعنى الحقيقيّ والمجازيّ في حروف المعاني؟ ٢٨٣

استعمال اللفظ على نحو المشاكلة ٢٨٤

جواز اطلاق أحد الضدّين على معنى الآخر لعلاقة التضادّ ٢٨٥

إمكان وجود العلاقة الاستعماليّة في حروف المعاني ٢٨٦

تعارض كلام أهل اللغة بين النفي والاثبات ٢٨٧

تعارض كلام أهل اللغة مع غيرهم من أهل العلوم ٢٨٨

تعارض كلام أهل اللغة والفقهاء في الحقائق الشرعيّة ٢٨٩

حجية قول كلام علماء اللغة ٢٨٩

الأمر الثالث: تعارض العرف واللّغة ٢٩١

الأمر الرابع: تعارض عرف السائل والمسؤول وبلد السؤال ٢٩٦

أدلّة تقديم عرف المسؤول مطلقاً: ٢٩٨

الأوّل: الاستقراء ٢٩٨

الثاني: الكلام على عرفه لا يحتاج إلى نصب قرينة بخلاف ما لو تكلّم على عرف السائل ٢٩٨

اختلاف الأصحاب في اعتبار الرطل في الكرّ ٢٩٩

الأمر الخامس: لا يجوز العمل بالدليل قبل الفحص عن المعارض ٣٠٦

خاتمةٌ

في التقية وأحكامها

ماهية التقيّة ٣١٩
المقام الأوّل: أحكامها التكليفيّة ٣٢٠
١ - التقيّه الواجبة ٣٢٦
٢ - التقيّة المحرّمة ٣٣٠
٣ - التقيّة المستحبّة ٣٣٢
٤ - التقيّة المكروهة ٣٣٣
٥ - التقيّه المباحة ٣٣٣
المقام الثاني: أحكامها الوضعيّة ٣٣٧
أمور ٣٤٩
الأمر الأوّل: منشأ التقيّة ٣٤٩
الأمر الثاني: الضرر المجوّز للتقيّة ٣٥٠
إمكان الاستدلال بقاعدة نفي الضرر والضرار في المقام ٣٥٣
الأمر الثالث: عدم شمول التقيّة للحكم الوضعيّ إذا كانت من غير العامّة ٣٥٥
الأمر الرابع: اشتراط المندوحة في التقيّة ٣٥٥
الأمر الخامس: تعارض الضرران ٣٦٥
تعارض ضرر المالك مع ضرر الغير ٣٦٧
الأمر السادس: حكم ترك التقيّة الواجبة ٣٦٩
فهرس مصادر التحقيق ٣٧٧
فهرس محتويات المجلّد الثاني ٣٨٧